

التطورات العالمية في الرقابة المصرفية وجوانب من تجربة دولة الكويت في هذا المجال

أود بدايةً أن أرحّب بضيوفنا الكرام الذين حضروا إلى دولة الكويت للمشاركة في هذه الندوة التي ينظمها "معهد التمويل الدولي" و"بنك الكويت الوطني"، كما يطيب لي أن أتوجّه بالشكر إلى منظّمي هذا الاجتماع لإعطائي فرصة مخاطبة هذا الجُمع الكريم، وعرض بعض التجارب والتطورات في مجال الرقابة المصرفية.

إنني إذ أتأمّل وضع الرقابة المصرفية في دولة الكويت عبر العقد المنصرم، يمكنني إدراك مدى ما تحقّق من تطوّر هام في هذا المجال منذ ذلك الوقت. وإنني لأتمنّى لو أُتيحت لنا آنذاك المعرفة التي نتمتع بها اليوم في هذا المضمار. ولكننا، كما نعرف جميعاً، فإن عملية التعلم في مجال الرقابة المصرفية، لا تكون إلا بخوض التجارب. والواقع، أن الطبيعة المتطورة للبيئة المصرفية تعمل دوماً على خلق مواقف وتحديات مستجدة تؤدي بدورها إلى الولوج إلى تدابير وتطورات رقابية جديدة. فالتجربة في مجال الرقابة المصرفية كغيره من المجالات، هي بمثابة معلم غريب، إذ تُخضعنا أولاً للإختبار ومن ثمّ تعلمنا الدرس. ومع ذلك، فإن التعلم من التجربة في مضمار الرقابة المصرفية يتسم ببعد جماعي، وذلك لأن المعرفة التي تُستقَى من خلال الممارسة في الأسواق أو القطاعات الفردية يتم تقاسمها ونشرها عالمياً.

ومن المؤكد أن غالبية جهات تنظيم الصناعة المصرفية، إن لم يكن جميعها، قد سلكوا مثلنا درب التعلم ذاته. وقد آل ذلك بجهات تنظيم الصناعة المصرفية إلى

حالٍ هم فيه أفضل إستعداداً من ذي قبل بكثير لمجابهة التحديات الرقابية. ولا تزال
صيرورة التقدم هذه آخذة في الإستمرار.

ويُعزى هذا التقدم إلى عاملين أساسيين. **فأولاً:** عبر الفترة التي تراوحت مداها بين
العشرة والخمسة عشر عاماً الماضية، أدّى التقدم التّقني الهائل إلى تكثيف الاتصال
ضمن كل مجموعة من مجموعتي القائمين على البنوك وجهات تنظيم الصناعة
المصرفية، كما أسفر هذا التقدم عن تكثيف التفاعل بين المجموعتين على الأصعدة
الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد تم تعلم الكثير على هذا النحو، لاسيما وأننا نعيش
عالمًا يتنامى فيه الإعتماد المتبادل بين دول المعمورة. فقد غدا عالم اليوم يشبه أكثر
فأكثر "قرية صغيرة"، حيث يتبادل الجميع المعلومات، ويتقاسم التطورات، بل وحتى
المشكلات وحلولها، حال حدوثها تقريباً.

أمّا **ثانياً:** فإن الأزمات وهي من السمات البارزة لتاريخ البشرية، ناهيك عن تاريخ
الرقابة المصرفية، تُعد أيضاً أحداثاً واعدة، إذ أنها تؤدي بنا إلى تحديث وتحسين
 وإعادة توجيه ما نقوم به من أعمال، بصفة مستمرة، فنتحسن بذلك أوضاعنا
ونصبح قادرين على مواجهة تحديات أشد ضراوة.

ولعل التعافي الراسخ للقطاع المصرفي بدولة الكويت عقب التحرير، وما حقّقه هذا
القطاع من نجاح في وقت قياسي ليَرقى إلى أفضل مما كان عليه قبل الغزو من
حيث مستوى الربحية وكفاية رأس المال وجودة الأصول، لهو دليل على إمكان
تحويل الأزمات إلى عمليات تعلم وتطوير.

وفضلاً عن ذلك، فإن مجريات الأحداث توحى بأن الفضل في تطور الرقابة المصرفية إنما يعود بصورة ما إلى ردود الفعل إزاء الأزمات. وما قيام إتفاقية بازل وتنقيحها في عام 1983، والإتيان بملحقٍ لها، وقيام لجنة بازل عام 1992 بوضع الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال، إلا وليدة أزمات عايشها النظام المصرفي.

بل إنني أكاد أجزم بأن الأزمات تلعب دوراً تنويرياً لصالح الرقابة المصرفية. فالعديد من المؤسسات المصرفية والمالية، والتي تنتظر إلى دور السلطات الرقابية في الأوقات الإعتيادية على أنه من دروب "التطفل"، هي عينها التي تلجأ إلى هذه السلطات بحثاً عن منقذ في أوقات الأزمات.

إنني عندما تسلمت الدعوة لهذا الاجتماع، سرّني أن أرى أن المواضيع المدرجة للمناقشة ضمن جدول أعماله هي المواضيع ذاتها التي حظيت باهتمامنا وعنايتنا الأكيدة خلال الأعوام القليلة الماضية. وقد سخرنا جهودنا الحثيثة عبر هذه الأعوام لقطع مشوار طويل على درب توضيح كل من طبيعة ونطاق هذه الجوانب التنظيمية، مع إتخاذ ما يستدعيه الحال من إجراءات رقابية مناسبة. وبالتالي، فقد لا تكون هناك مغالاة في القول: إن دولة الكويت قد واكبت التطور العالمي في هذا المجال.

وأود إلقاء المزيد من الضوء على هذه الإفادة الأخيرة من خلال عرض بعض من أحدث جوانب التقدم في مجال الرقابة المصرفية وتبيان وضع دولة الكويت في هذا الصدد.

لقد عمدت لجنة بازل مؤخراً إلى نشر ورقة عمل تشتمل على نحو 25 مبدءاً تنظيمياً رئيسياً تمثل الحد الأدنى المطلوب من أجل رقابة مصرفية فعالة. وقد جرت مناقشة الورقة في مارس عام 1997 في مقر اللجنة في بازل، ودعت اللجنة أعضائها إلى إعادة تقييم ما يتبعون من نظم رقابية بغية علاج أي مواطن قصور محتملة في هذه النظم.

وعموماً، أوضحت ورقة لجنة بازل ما للرقابة المصرفية من دور مهمين في تحقيق نظام مصرفي سليم. وفيما يتعلق بتكلفة وضع النظم الرقابية وممارسة الرقابة المصرفية، فقد أوضحت الورقة أن تكلفة الخسائر المحتملة تولدها من جراء عدم الكفاية الرقابية تفوق بكثير تكلفة إقتناء وتشغيل نظام رقابي مناسب.

وعلى رأس القضايا التي تطرقت لها الورقة كانت تلك القضايا المتعلقة بالمخاطر الائتمانية، كمخاطر التركزات الائتمانية الناجمة عن التعامل الموسع مع مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين من ذوي المصالح وثيقة الترابط. كما تطرقت الورقة إلى خصّ بعض العملاء بمعاملة مميزة، أو بممارسة الإقراض للجهات من ذوي العلاقة بالبنك، كتقديم التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى المدراء التنفيذيين أو أعضاء مجالس الإدارة في البنك أو إقراض الشركات التي تربطها بالبنك علاقة نفعية خاصة. كما أبرزت الورقة موضوع الشفافية، والذي يعمل أحياناً كرادع للممارسات المصرفية غير المقبولة، على أنه ذو أهمية خاصة في تلك الحالات، ولاسيما عندما يتعين على المتعاملين في السوق مجابهة التعقيدات الناجمة عن كم هائل من المعلومات المتداخلة التي تخص بنكاً يقع ضمن مجموعة تجارية ضخمة. كما تناولت الورقة أهم المسائل المتعلقة بحقوق المساهمين، والنتائج المترتبة على تملك بعض المساهمين لأسهم الأغلبية في البنك.

والجدير بالذكر في هذا المقام أن جميع المبادئ التنظيمية الأساسية المقررة من جانب لجنة بازل، مدرجة فعلاً ضمن النظم الرقابية المعمول بها من جانب بنك الكويت المركزي.

وعلى الرغم من أن الأنظمة الرقابية لبنك الكويت المركزي تعتمد على المتابعة المستمرة للأوضاع المصرفية والنقدية في دولة الكويت، إلا أنها تتماشى في الوقت ذاته مع التطورات العالمية ذات العلاقة في هذا المجال. ويدل ذلك على تحلي بنك الكويت المركزي بإدراك لمبدأ العالمية ضمن ما يتبعه من أسلوب للرقابة المصرفية. والواقع أن الإجراءات التي إتخذها بنك الكويت المركزي ضمن إطار هذا الإدراك كثيرة، وأود أن أذكر بعضاً منها على سبيل الإيضاح:

- فيما يتعلق بالشفافية، فإن الوحدات المصرفية الكويتية ملزمة قانوناً، ومنذ عام 1991 بإتباع معايير المحاسبة الدولية في إعدادها لحساباتها.
- في ديسمبر عام 1993، أصدر بنك الكويت المركزي تعليماته بشأن الحد الأدنى من الضوابط التي يتعين على البنوك الكويتية الإلتزام بها في ترشيد وتنظيم سياساتها الائتمانية، كأن يكون تقديم الائتمان وتجديده وزيادة مبلغه مشروطاً بتسلم الطلب الخاص بذلك من جانب العميل، وبأن يكون تقديم الائتمان من منطلق دراسة مناسبة للحالة، وأن يتم التأكد من أن الائتمان الممنوح مستخدم للغرض المعلن.

- في إبريل عام 1995، حدّد بنك الكويت المركزي النسبة القصوى للتركز الإئتماني لدى البنوك المحلية، بما لا يتجاوز 15% من رأس المال بمفهومه الواسع لأي عميل، وذلك تماشياً مع توصيات لجنة بازل في هذا الصدد.
- في نوفمبر عام 1996، أصدر بنك الكويت المركزي دليل الإشارات العامة لمتطلبات أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك المحلية وتقارير مراقبي الحسابات المتعلقة بتقييم تلك الأنظمة.
- في إبريل عام 1997، تم تحديد معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال لدى البنوك المحلية بنسبة 12% بدءاً من نهاية ديسمبر عام 1997، وذلك بعد أن كانت هذه النسبة 8% منذ نهاية عام 1992.
- في سبتمبر عام 1996، إتخذ بنك الكويت المركزي نظاماً للتصنيف "CAMEL" كما تعكف الجهات التقييمية للبنوك، مبني على طريقة "كاميل" المعنية على الإرتقاء بنظام الإنذار المبكر المعمول به حالياً.
- مؤخراً، عمد بنك الكويت المركزي في شهر أكتوبر من هذا العام (1997) إلى تطبيق سياسة لتقييم وإدارة السيولة المصرفية، تعتمد على طريقة سلم الإستحقاقات.

ويقوم البنك حالياً بدراسة التدابير الجديدة للجنة بازل، والمتعلقة بتضمين مخاطر السوق في الإتفاق الذي إنتهت إليه لجنة بازل عام 1998 بخصوص حساب كفاية

رأس المال. وتهدف هذه التعديلات إلى تطبيق رسوم رأسمالية مقابل الخسائر التي يمكن أن تلحق بالعناصر المدرجة أو غير المدرجة ضمن الميزانية من جراء التقلبات في أسعار السوق. ومن هذه المخاطر تلك الواردة في سجلات التداول لأدوات الدين العام والأوراق المالية وما يتعلق من عقود غير مدرجة ضمن عناصر الميزانية، فضلاً عن المخاطر الناجمة عن التعامل في سوق الصرف الأجنبي والمضاربة في سوق المنتجات الأولية.

ولعل من الأهمية بمكان التنويه بالتصريحات التي أدلت بها البعثة الفنية الخاصة لصندوق النقد الدولي التي زارت دولة الكويت هذا العام. إذ إعتبرت البعثة أن النظام الرقابي المطبق في الكويت ممتاز، بل ويفوق المتطلبات الدولية في كثير من جوانبه.

وفضلاً عما سبق، تجدر الإشارة إلى أن هذا المستوى الرقابي قد ساهم في التقييم الإيجابي الذي حظيت به دولة الكويت من جانب وكالات دولية مستقلة. فقد (دولة **Standard & Poors**) وستاندرد آند بورز (**IBCA**منحت و كالتا إيبكا) (**Sovereign Rating** "للجدارة الائتمانية السيادية **A** الكويت تقدير " (للعملة المحلية للمدى الطويل. **A+**وكالة ستاندرد آند بورز دولة الكويت بتقدير (وقد ذكرت هذه الوكالة في تقريرها أن هذا التصنيف قد بني على أساس سجل دولة الكويت في استقرار الأسعار ومصادقية سياسة السلطات النقدية الكويتية، مما أدى إلى الإسـتعادة السريعة لثقة المستثمرين في الأصول المقومة بالدينار الكويتي عقب حـرب الخليج.

وثمة جانب آخر توليه السلطات الرقابية أهمية شديدة، وهو ما يخص كفاءة الإدارة في البنوك. والواقع أن هذا الإهتمام ولید العلاقة التلازمية الوثيقة والإعتماد المتبادل بین جودة الإدارة من جهة، والأداء المالي للبنوك من جهة أخرى.

وبوجه عام، فإن السلطات الرقابية تتوسم في الإدارة بمفهومها الواسع - أي شاملة المدراء التنفيذيين وأعضاء مجالس الإدارة - أن تظهر كفاءة وفاعلية في مراقبة وتحديد وقياس المخاطر المرتبطة بتسيير الأنشطة المصرفية، وأخيراً التحكم في هذه المخاطر.

ومن ثم، فإن مدى ملاءمة الموارد البشرية المستخدمة يتخذ أهمية خاصة ضمن هذا الإطار. وتجدر الإشارة هنا إلى تعليق رئيس لجنة بازل السيد "توم دي سوان" (في شهر سبتمبر عام 1997 عقب تصديق اللجنة على المبادئ Tom de Swaan) الرئيسية للرقابة المصرفية، حيث قال: "يجب أن نعي بوضوح أن تنفيذ هذه المبادئ الرئيسية مرهون بتوافر قوة عاملة متطورة ومدربة للقيام بهذه المهمة."

أمّا بخصوص دولة الكويت، فوفقاً للمادة 68 من القانون رقم 32 لعام 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم العمل المصرفي، فإن بنك الكويت المركزي يفرض على البنوك الخاضعة لإشرافه مجموعة من المعايير المهنية التي يتعين أن يتحلّى بها المدراء التنفيذيون وأعضاء مجالس الإدارة كحد أدنى. وتشمل هذه المعايير الخبرة، والكفاءة القيادية، وروح المبادرة، والقدرة على التعامل مع المستجدات والتطورات.

وما ينبغي علينا أن نسعى إلى تحقيقه من خلال ما سبق يتمثل في إيجاد نظم إدارية على درجة رفيعة من الجودة، توفر بدورها الأساس المطلوب لرقابة عالية الفاعلية. وفي النهاية، فإن الأساس المنطقي وراء إيجاد رقابة تتسم بارتفاع فاعليتها إنما يكمن في أن الوقاية من الأزمات أقل تكلفة بكثير من علاجها.

وفي النهاية، ومن منظور أكثر إتساعاً، أود في هذه العجالة إشراككم في قناعاتي بشأن ما تتطلبه الرقابة المصرفية منا في المستقبل. وتتطلب هذه القناعة من كون القوى الحالية المحدثة للتححرر والعولمة، وما يستتبعها من تغيرات في المناخ المصرفي والمالي في العالم، إنما تفرض على كل من البنوك وجهات تنظيم الصناعة المصرفية التعاون الوثيق فيما بينهما. وإنني لعلّ ثقة من أن هذا الهدف سيتم معالجته على نحو مناسب، وذلك من خلال هذه الندوة ومداولاتكم فيها.
